

بسم الله الرحمن الرحيم



البنك الإسلامي للتنمية —جدة— المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

جامعة فرحات عباس-سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الندوة العلمية الدولية: الحدمات المالية وإدارة المكاطر في المصارف الإسلامية

تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية

الأستاذ:

الدكتور عبد الحليم غربي







قانون التأمينات 07/95

إصدار قانون النقد والقرض 10/90 ثم 11/03

فتم الباب للبنوك وشركات التأمين الخاصة، أجنبية ومحلية

أهمية انفتام الجزائر على الخدمات المالية الإسلامية؟





المحور الأول: واقع السوق المصرفية في الاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر

المحور الثالث: واقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري

المحور الرابع: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر

المحور الخامس: استشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر





المحور الأول: واقع السوق المصرفية في الجزائر النظام المصرفي الجزائري

بنكالجزائر

مجلس النقد والقرض

السلطة النقدية في الدولة، ويقوم بكل ما يتعلق من تنظيم وإشراف ورقابة على النظام المصرفي والنقدي في الدولة

مجلس إدارة البنك

يقوم باتِّخاذ كافة الإجراءات التنظيمية وإصدارِ القوانين واللوائح التي تنظم عمليات بنك الجزائر

اللجنة المصرفية

تقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبّقة عليها

البنوك التجارية والمؤسسات المالية





المحور الأول: واقع السوق المصرفية في الجزائر خصوصية النظام المصرفي الجزائري

البنوك الخاصة	البنوك العمومية	النشاط المصرفي
%10	%90	إجمالي الودائغ
<mark>%5</mark>	%95	إجمالي القروض

سيطرة البنوك العمومية

حجم التمويل	طبيعة التمويل
%53	محفظة القروض قصيرة الأجل
%47	محفظة القروض طويلة الأجل

التمويل المصرفي الشامل

سنة 2007

نسبة التغطية	عدد الفروع	الدولة
31000/1 ساكن	1131	الجزائر
12540/1 ساكن	2632	المغرب
9530/1 ساكن	1102	تونس

الكثافة المصرفية

إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك	1995
إصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزِّع الآلي محلياً	1997
نظام الدفع بالمقاصة	2004
نظام التسوية بين البنوك للقيم الكبيرة والعاجلة	2006

التكنولوجيا المصرفية





تصنيف وترتيب البنوك الجزائرية افريقيا ومغاربيا

Afr	Mag	Banks	Country	Total assets	Loans	Deposits	Equity	Net earning	Profit
5	1	Banque Extérieure d'Algérie	Algeria	31 662 000	9 636 000	27 458 000	1 316 000	510 000	247 000
8	2	Crédit Populaire du Maroc	Morocco	21 735 616	11 061 687	17 094 901	2 104 325	893 733	334 868
9	3	Attijariwafa Bank	Morocco	19 782 639	10 064 365	15 928 083	1 900 803	803 697	248 91
10	4	Banque Mar du Cce Extérieur	Morocco	14 028 052	7 719 371	10731 395	1 023 827	585 566	180 43
14	5	Banque Nationale d'Algérie	Algeria	10 410 721	6 024 514	6 208 421	653 200	403 264	63 40
16	6	Caisse Nat d'Epargne et Prév	Algeria	10 236 000	3 695 000	9366 000	444 000	119 000	7 40
22	7	Banque Mar Cce et Industrie	Morocco	7 284 127	4 799 218	6 290 968	521 688	274 277	158 14
23	8	Crédit Populaire d'Algérie	Algeria	7 083 713	2 000 000	5 269 439	491 690	248 074	70 00
27	9	Sté Gle Mar de Banques	Morocco	6 352 958	5 078 780	5 065 295	528 183	325 862	112 62
31	10	Crédit du Maroc	Morocco	4 244 688	2 690 013	3 667 986	248 932	182 110	86 15
32	11	Société Tunisienne de Banque	Tunisia	4 228 732	3 143 519	2 978 284	351 499	170 300	25 92
33	12	Banque Nat Agricole	Tunisia	4 181 848	3 212 813	3 005 033	294 554	158 277	23 07
37	13	Banque de Dév Local	Algeria	4 016 472	2 387 310	3 134 344	224 955	118 972	7 57
38	14	Banque Int Arabe de Tunisie	Tunisia	4 002 379	2 267 951	3 391 372	348 868	189 237	20 99
47	15	Banque de l'Habitat	Tunisia	3 249 968	2 539 384	2 022 721	260 361	139 844	42 63
49	16	Wahda Bank	Libya	2 981 026	740 021	2 479 153	203 465	60 829	26 97
50	17	National Commercial Bank	Libya	2 978 145	748 226	1 153 183	66 904	34 713	4 68
55	18	Crédit Immobilier et Hôtelier	Morocco	2 572 450	1 978 726	1 504 035	281 041	136 886	49 91
60	19	Amen Bank	Tunisia	2 289 131	1 643 240	1715 458	199 801	95 133	24 15
51	20	Arab Tunisian Bank	Tunisia	2 270 540	1 005 564	1 855 663	165 571	83 043	20 78
		(000'S US Dollars)	()	165 591 205	82 435 702	130 319 734	11 629 668	5 532 817	1 755 65





المحور الأول: واقع السوق المصرفية في الجزائر خصوصية النظام المصرفي الجزائري

الاستقرار الهالي للبنوكوالإصلاحات

- 🕏 تخفيض حجم الديون المتعثرة؛
- 🕯 تحسين نوعية المحافظ وإدارة المخاطر؛
- ♦ تحضير البنوك لتطبيق معايير بازل 2؛
- 🕏 تكثيف سياسات وأدوات ضمان القروض؛
 - 🗳 إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية؛
 - كتوسيع أنظمة الرقابة الداخلية؛
- ﴿ وضع وسائل لمكافحة تبييض الأموال والوقاية من الجرائم المالية؛
 - وضع سياسات وآليات للحفاظ على المعلومات؛
 - ﴿ الشروع في استثمارات لضمان أمن الأموال والمواقع البنكية؛

10 مليار دج (140 مليون دولار)

3.5 مليار دج (50 مليون دولار)

الحد الأدنى لرأس مال البنوكوالمؤسسات المالية





المحور الثاني: تجربة الخدمات المصرفية في الجزائر تجربة بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية النابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين؛ حيث تنتشر في 12 دولة وتُدير نحو 300 فرعاً.

لقد تم افتتاح البنك رسمياً في 1991/05/20، وبدأ نشاطه فعلياً في 1991/09/01، ويُعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 1990/04/14، وهو بنك منتلط بين الشريك جزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (44٪) والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية" (56%)

نجح بنك البركة في الجزائر في تحقيق نتائم إيبابية خلال الأعوام الأخيرة؛ حيث شهدت أرباحه ارتفاعاً بنسبة 102٪ عام 2008 مقارنة مع عام 2007، ومن ناحية أخرى فقد أوضحت البيانات المالية للبنك مدى التحسنُّن الذي طرأ على أدائه المالي





2008	2007	2006	المؤشرات الماثية
72,254	56,246	47,670	محموع الميزانية
%28	%22		نسبة النمو
55,188	44,576	36,532	إجمالي الودائع
½24	½22		نسبة النمو
51,610	37,698	29,717	حجم التمويل
%37	%27		نسبة النمو
9,090	6,024	4,861	حقوق الملكية
%51	½24		نسبة النمو
2,673	1,321	1,032	صافي الربح
½102	% 28		نسبة النمو
½35 , 37	⁷ .24,27	% 24,67	العائد على متوسط جقوق المساهمين
%4,16	% 2, 58	%2 ,44	العائد على متوسط الأصول





توصّلت إحدى الدراسات إلى أن بنك البركة الجزائري ورغم خضوعه لأليات الرقابة التقليدية من قِبل بنك الجزائر؛ فإن وضعه التنافسي لم يتأثَّر أمام البنوك التقليدية الخاصة في السوق الجزائرية؛ حيث يتصدَّر قائمة البنوك الخاصة سواء من ناحية تعبئة الموارد المالية أو حجم التمويلات الممنوحة أو الالتزام بقواعد الحيطة والحذر؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- ول فترة نشاط بنك البركة في السوق الجزائرية بالمقارنة مع بقية البنوك الخاصة؛
 - ﴾ احتكار بنكالبركة للنشاط المصرفي الإسلامي في السوق المصرفية الجزائرية؛
 - 🕯 كفاءة المسيِّرين في المحافظة على توازن المؤشرات المالية للبنك.





الانجازات	المؤشر
تم زيادة رأسمال البنك بمقدار 7.5 مليار د.ج، ليصبح 10 مليار د.ج (140 مليون دولار)؛ استجابة لقرار رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك في الجزائر	رأس المال
300.000حساب مصرية	الحسابات المصرفية
24 فرع	الشبكة المصرفية
- يمتلك 1.5 % من النشاط المصرفي الإجمالي - يمتلك 15% من النشاط المصرفي الخاص	الحصة السوقية
من بين أهم البنوك الثلاثة ضمن مجموعة البركة المصرفية إلى جانب بنك البركة التركي والبنك الإسلامي الأردني، وهو الأول من حيث المردودية	التصنيف في مجموعة البركة المصرفية
تم تغيير العلامة الخاصة ببنك البركة نتيجة لتوحيد كافة فروع مجموعة البركة المصرفية تحت شعار موحَّد تحت شعار موحَّد تدل عبارة "شركاء في الانجاز" على العلاقة الوثيقة والشخصية التي تربط البنك بعملائه	العلامة التجارية الجديدة
وضع نظام معلوماتي جديد للعمليات المصرفية مع نهاية 2010؛ الوصول بشبكة فروع تبلغ 50 وكالة مع حلول عام 2015 طرح منتجات جديدة مثل التمويل العقاري الموجه للأشخاص والعائلات، والتمويل التأجيري الموجه للمؤسسات والمهنيين، فضلا عن التمويل المصغر للأسري مجال النسيج والنشاطات الحرفية، ومجموعة متنوعة من برامج الودائع مثل حسابات ودائع الشباب والعقار وحسابات ودائع الحج والعمرة	المشاريع المستقبلية





استَخدم بنك البركة الجزائري صيغة المضاربة في تعبئة موارده المالية (الحدّ الأدنى للحساب الاستثماري 10000 د.ج)، أما عمليات تمويل المشاريع فكانت تتم بواسطة صيغ التمويل على أساس المديونية كالمرابحة والسّلم والاستصناع، على حساب صيغ الاستثمار المباشر والمشاركة

حصة البنك	حصة المودع	نوع الحساب		
% 35	% 65	حسابات الادخار		
%33	% 67	3 أشهر		
% 32	% 68	6 أشهر		
% 30	% 7 0	12 شهر		
%28	%72	18 شهر	حسابات الاستثمار المشترك	
%26	%74	24 شهر	حسابات الاستيمار السترك	
%24	%76	36 شهرا		
%22	%78	48 شهرا		
%20	% 80	60 شهرا		





تُوجَّه بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية إلى التركيز على التمويل قصير الأجل، وبخاصة صيغة المرابحة؛ باعتبارها صيغة قريبة من أسلوب العمل المصرفي التقليدي، كما أن أهم موارده هي قصيرة الأجل؛ مما يتطلب توظيفها في مشاريع قصيرة الأجل؛

استعمل بنك البركة الجزائري صبغ التمويل بالمشاركة والمطاربة في الفترة الأولى من إنشائه فقط؛ حيث دخل في منازعات قضائية الاسترجاع حقوقه؛ بسبب غياب أو قصور النصوص القانونية التي تحمي حقوق البنك في هذا النوع من العقود. ومن خلال تحليل تطور أرصدة التمويل المختلفة؛ يُلاحَظ بوضوح التناقص التدريجي لنسبة التمويل بالمشاركات ابتداءً من سنة 1995 إلى اندثارها سنة 2000





تطور أرصدة التمويل بصيغ المشاركات في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 1992-2000

النسبة	إجمالي التمويلات	المشاركات	السنة
%27.2 5	227.624.282	562.413.71	1992
½ 36.10	996.778.635	370.849.65	1993
½ 54.33	043.765.946.1	920.983.652	1994
½ 03. 5	224.616.911.1	952.169.96	1995
½45.8	980.286.830.2	085.180.239	1996
½ 19.2	337.154.331.5	290.747.116	1997
½20.1	427.520.468.7	169.503.89	1998
½ 78. 0	551.709.132.8	601.623.63	1999
⁷ /.02.0	560.613.520.8	226.339.1	2000

الوحية: دي





- ← جلبَ بنك البركة الجزائري معظم موارده البشرية من البنوك التقليدية؛ ومن ثمّ فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرَّب على آلبات عمل النظام المصرفي الإسلامي؛
 - استرشد بنك البركة الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل؛
- ← عدم تفهّم طبيعة عمل بنك البركة من قِبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري؛ حيث يطالِب المودعون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق؛
- ← تأخّر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب؛ مما أدى ببنك البركة الجزائري إلى فرض غرامات المماطلة تُصرف في المجالات الخبرية؛

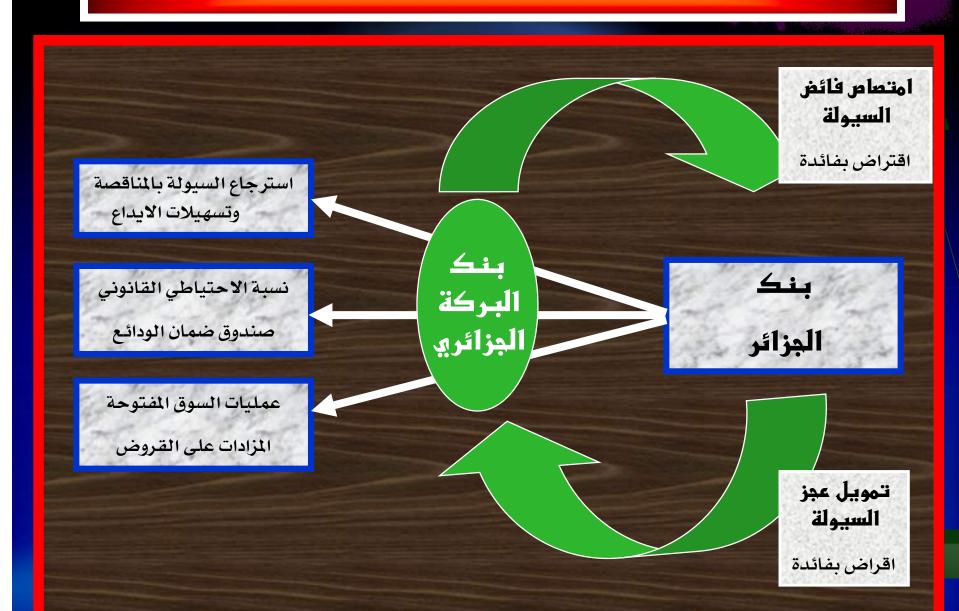
وَجد بنك البركة الجزائري إشكالات متفاوتة في إطار علاقته مع بنك الجزائر ، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله معه كملجأ أخير للإقراض؛ حيث يخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعته الخاصة، كما أن بنك الجزائر لا يعتمد على بعض الأدوات الرقابية التي تعاني منها البنوك الإسلامية في بعض الدول، وأهمها:

- ➡ تحديد نسب السيولة والعناصر المكوِّنة لها؛
- ➡ تملَّ أصول بأكثر من الحدّ المقرَّر قانوناً؛
- ★ الاكتتاب الإجباري بحدّ أدنى في السندات العمومية.





أدوات السياسة النقدية المطبقة على بنك البركة الجزائري







أعدّ بنك البركة الجزائري قوائمه المالية في ذات النماذج التي يشترطها بنك الجزائر على البنوك البنوك التقليدية، وهذه النماذج لا تراعي أسس العمل المصرفي الإسلامي؛ ولا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين

تأثّر بنك البركة الجزائري من غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط لدى معظم المؤسسات الخاصة في الجزائر، وغياب المصداقية في محاسبة هذه المؤسسات، وتواجد ممارسات غير سليمة وغير نزيمة في المحيط الاقتصادي؛ كما أن هيمنة الطابع العائلي المغلق على هذه المؤسسات جعلها تنمو في بيئة مغلقة لا تقبل الانفتاح على الرأسمال الأجنبي





المحور الثاني: تجربة الخدمات المصرفية في الجزائر نجربة بنكالسلام

مصرف السلام هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمصرف السلام البحريني؛ حيث ينتشر في 3 دول هي: البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة.

حصل البنك على رخصة التأسيس في يونيو 2006، وبدأ نشاطه فعلياً في 2008/10/20، من خلال مقرّه الرئيس وفرع آخر له في العاصمة الجزائرية، ويُعتبر ثاني بنك إسلامي يدخل إلى السوق الجزائرية بعد بنك البركة؛

بلغ رأسمال مصرف السلام 2.7 مليار د.ج (100 مليون دولار)؛ ليصبح حينها من أكبر البنوك الخاصة العاملة في شمال إفريقيا ؛

يرى مسؤولو البنك بأن عام 2010 سيكون الانطلاقة الحقيقية لمصرف السلام في السوق الجزائرية؛ فقد قام بزيادة رأسماله إلى 140 مليون دولار وفقاً لِما نصّ عليه التنظيم الجديد الصادر عن بنك الجزائر؛ كما أن المنافسة مع بنك البركة ستُعزِّز السوق الجزائرية بما تضيفه من خدمات جديدة ومبتكرة

من المنتظر أن يُقدِّم مصرف السلام خدمات تمويلية هي المرابحة والاستصناع والتأجير لتمويل العقارات؛ حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل 80% من قيمة العقار؛ إضافة إلى خدمات حسابات التوفير والودائع الاستثمارية وشهادات الاستثمار، ومجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمّن: صناديق الأمانات، أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، خدمات مصرفية عبر الهاتف العادي والنقال (SMS)، خدمات مصرفية من خلال الإنترنت، وخدمات مركز الاتصال الخاص بالمتعاملين





المحور الثاني: تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر تجربة بنك السلام

استخدَم مصرف السلام صيغة المضاربة في تعبئة موارده المالية؛ حيث يتم توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المخصَّصة (الحدّ الأدنى 100000 د.ج) والبنك على النحو التالي

حصة البنك	حصة المودع	نوع الحساب			
% 45	% 55		حسابات الادخار		
%50	% 50	3 أشهر			
% 49	% 51	6 أشهر			
% 47	% 53	12 شهر			
%45	%55	18 شهر	/• • • • • • • • • • • • • • • • • • •		
%43	%57	24 شهر	حسابات الاستثمار المشترك		
%39	%61	36 شهرا			
%35	%65	48 شهرا			
%31	% 69	60 شهرا			





المحور الثالث: واقع سوق التأمينات في الجزائر الهيكل العام لقطاع التأمين في الجزائر

وزارة المالية

المجلس الوطني للتأمينات

يقوم بمراقبة تطبيق القوانين من قِبل شركات التأمين والنظر في تطويرها

مديرية التأمينات

تقوم بضمان الرقابة المستمرة للأخطار محلّ التأمين

لجنة الاشراف على التأمينات

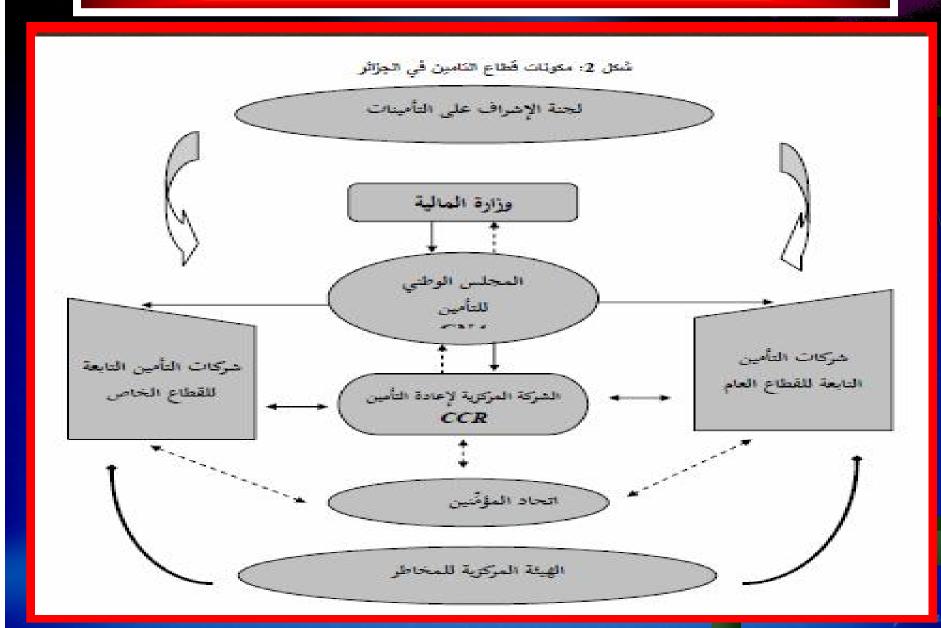
تقوم بمراقبة مدى احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين

شركات التأمين: عمومية + خاصة + تعاونية





مكونات قطاع التأمين في الجزائر







احتكار السوق من قِبل الشركات العمومية

حصة الشركات التعاونية		حصة الشركات الخاصة	حصة الشركات العمومية		النشاط التأ _م يني
MAATEC	CNMA,	CIAR, 2A, TRUST, GAM, SALAMA, ALLIANCE, CARDIF	CAGEX, SGCI	CAAR, SAA, CATT, CASH	الشركة
0.1 %	6 %	20 %	0.5 %	74 %	الحصة السوقية





→ نمو رقم الأعمال: يُقدَّر رقم أعمال قطاع التأمينات في الجزائر حالياً بحوالي 40 مليار د.ج (570 مليون دولار)؛ حيث سجَّل ارتفاعاً متزايداً خلال الأعوام الأخيرة (15٪-20٪)؛ وذلك نتيجة للحركية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري الذي ينمِّي قطاع التأمين ويجعله فعّالاً بتوفير ممتلكات وبُنى تحتية تتطلَّب التأمين عليها، إضافة إلى توفير طرق استثمار أموال القطاع المجمَّعة:

- 🖘 كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر، وكثرة مسبِّبات الحوادث المتعلقة بها؛
- الأصطدام"؛ على السيارات ضمن التأمينات الإجبارية "تعريفة الضمان على خطر الاصطدام"؛
- تأمين السيارات بالتقسيط في وقت سابق، بواسطة البنوك التي تشترط عقد "تأمين شامل" على السيارة؛
 - الزامية التأمين على الكوارث الطبيعية؛
 - 🍄 فرض "عقد تأمين السفر" للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الاتحاد الأوربي؛
- تطبيق مخطط الدّعم الفلاحي الذي يشترط التأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في الاستفادة من الإعانات والخدمات التي يُقدِّمها.





الانتاج القطاعي للتأمينات في الجزائر خلال السداسي الأول 2009

الوحدة: 1.000 د.ج

الحصة السوقية للشركات الخاصة	هيكل السوق الوطنية	حجم السوق	الشركات الخاصة	الشركات العمومية	قطاع التأمينات
%13.4	%47.9	18.520.295	5.171.065	13.349.229	تأمين السيارات
%6.5	%36.1	13.962.360	2.511.398	11.450.962	تأمين الحوادث الأخطار المختلفة
%1.2	%6.0	2.313.968	457.164	1.856.804	تأمين النقل
%0.1	%0.9	358.142	31.050	327.092	التأمين الفلاحي
%2.5	%8.2	3.182.450	956.464	2.225.985	تأمينات الأشخاص
%0.1	%0.9	362.673	36.626	326.047	تأمين القروض
%23.7	%1 00	38.699.888	9.163.768	29.536.120	المجموع





تسويق خدمات التأمين في الجزائر (معطيات 2007)

الوحدة: مليون د.ج

n		شبكة الوسطاء		التسويق المباشر		
الإجمالي	المجموع	سماسرة التأمين	وكلاء التأمين	(الوكالات)		
53.789	11.817	2.785	9.032	41.972	الإنتاج	
%100	%22	%5	%17	%78	الحصة السوقية	
1.304	457	24	433	847	العدد	

تطور إنتاج قنوات تسويق خدمات التأمين في الجزائر بين 2002 -2007

		شبكة الوسطاء	<i>8</i>	التسويق المباشر	السنة
الإجمالي	المجموع	سماسرة التأمين	الوكلاء العامون	(الوكالات)	السبه
%100	%18	%2	%16	%82	2002
%100	%17	%3	%14	%83	2003
%100	%21	%4	%17	%79	2004
%100	%22	%3	%19	%78	2005
%100	%23	%4	%19	%77	2006
%100	%22	%5	%17	%78	2007





صيرفة التأمين: نماذج

2	EQ 45	
البنك	شركة التأمين	الجزائر
CNEP-Banque	Cardif	مارس 2008
BDL, BADR	SAA	أفريل 2008
BEA	CAAT, CAAR	ماي 2008

تصنيف التأمين الجزائري

على المستوى العالمي	على المستوى الإفريقي	الجزائر
68	7	الترتيب
%0.016	%1.3	الحصة السوقية





الاستقرار المالي لشركات التأمين

- وتقوم الجزائر بسلسلة من الإصلاحات التي تشمل قطاع التأمين من أجل دعم سلامة شركات التأمين، وينعكس ذلك في القانون رقم 04/06 بتاريخ 2006/02/20 الذي يُعيد النظر في بعض الأحكام القانونية التي جاء بها الأمر رقم 07/95؛ وبخاصة فيما يتعلق بما يلي:
 - ♦ تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية؛
 - 🕏 تنويع قنوات التوزيع: من خلال تسويق منتجات التأمين عن طريق الشبكة المصرفية (صيرفة التأمين)؛
 - ♦ فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار: التأمينات على الحياة، تأمينات أخرى؛
- أعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال تكوين لجنة إشراف مستقلة للتأمينات، وتأسيس الهيئة المركزية للمخاطر تضمن الرقابة المستمرة للأخطار محلّ التأمين وتأسيس صندوق ضمان للمستأمنين؛

الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين في النظام الجزائري

شركة تعاونية	شركة مساهمة	العمليات التأمينية
600 مليون د.ج	1 مليار د.ج	تأمينات الأشخاص والرسملة
1 مليار د.ج	2 مليار د.ج	التأمين على الأضرار
_	5 مليار د.ج	إعادة التأمين





المحور الرابع: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر

تجربة سلامة للتأمينات: المكانة

الاستقرار المالي لشركات التأمين

♦ تقوم الجزائر بسلسلة من الإصلاحات التي تشمل قطاع التأمين من أجل دعم سلامة شركات التأمين، وينعكس ذلك في القانون رقم 04/06 بتاريخ 2006/02/20 الذي يُعيد النظر في بعض الأحكام القانونية التي جاء بها الأمر رقم 07/95؛ وبخاصة فيما يتعلق بما يلي:

﴿ تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية؛

أنويع قنوات التوزيع: من خلال تسويق منتجات التأمين عن طريق الشبكة المصرفية (صيرفة التأمين)؛

﴿ فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار: التأمينات على الحياة، تأمينات أخرى؛

أعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال تكوين لجنة إشراف مستقلة للتأمينات، وتأسيس صندوق وتأسيس صندوق ضمان للمستأمنين؛ ضمان للمستأمنين؛

الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين في النظام الجزائري

شركة تعاونية	شركة مساهمة	العمليات التأمينية
600 مليون د.ج	1 مليار د.ج	تأمينات الأشخاص والرسملة
1 مليار د.ج	2 مليار د.ج	التأمين على الأضرار
_	5 مليار د.ج	إعادة التأمين





المحور الرابع: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر تجربة سلامة للتأمينات: المكانة

شركة سلامة للتأمينات هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإمارات الإمارات الإمارات العربية المملكة العربية السعودية، مصر، السنغال، الأردن، الجزائر، بالإضافة إلى شركة إعادة التكافل في تونس.

لقد اعتُمدت شركة سلامة بتاريخ 2006/07/02 من قبل وزارة المالية؛ وبذلك فهي قد استحوذت على الشركة السعودية "البركة والأمان" المنشأة في 2000/03/26؛ حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد للاعتماد. وتُعتبر حالياً الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين المتكافلي.

نجحت شركة سلامة في الجزائر في تحقيق نتائم إيجابية خلال الأعوام الأخيرة؛ وهي تملك حصة سوقية تُقدَّر بـ 3٪ من سوق التأمينات في الجزائر التي تتوزَّع بين الشركات العمومية (80٪) والشركات الخاصة (20٪)؛ كما يوضِّحه الجدول التالي:







الوحدة: مليون د.ج

الشركة	05	20	06	20	الفار /2005		07	20	الفار /2006	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	القيمة	%	المبلغ	الحصة	القيمة	%
SAA	12.532	%30	13.422	%29	890	7	14.719	%27	1.297	10
CAAR	6.255	%15	7.573	%16	1.318	21	8.157	%15	584	8
CAAT	7.392	%18	8.068	%17	676	9	10.588	%20	2.520	31
CIAR	2.246	%5	2.830	%6	584	26	3.345	%6	515	18
Trust	1.499	%4	1.009	%2	490	33	1.433	%3	424	42
2A	1.851	%4	1.852	%4	1	0	2.118	%4	266	14
MAATEC	27	%0	29	%0	2	7	32	%0	3	10
CNMA	2.991	%7	2.833	%6	168	6	3.141	%6	318	11
CASH	4.300	%10	6.174	%13	1.874	44	6.563	%12	389	6
Salama	653	%2	1.055	%2	402	62	1.422	%3	367	35
GAM	1.511	%4	1.337	%3	174	2	1.322	%2	15	1
Al Rayan	361	%1	8 .77	(5)	5 550	8 5 7	=//			7 8
Alliance	2	<mark>%</mark> 0	302	%1	300	\$ = 1	932	%2	630	209
Cardif	= 2	s -	K S	/ -	10-	ST /	17	%0	17	m l
المجموع	41.620	%100	46.474	%1 00	4.854	12	53.789	%100	7.315	16





الحصص السوقية لشركات التأمين الخاصة في الجزائر

الوحدة: مليون د.ج

	05	20	06	20	07	20
الشركة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
CIAR	2.246	%29	2.830	%34	3.345	%32
2A	1.851	%24	1.852	%22	2.118	%20
Trust	1.499	%19	1.009	%12	1.433	%14
Salama	653	%9	1.055	%13	1.422	%13
GAM	1.511	%19	1.337	%16	1.322	%12
Alliance	2	%0	302	%3	932	%9
Cardif	<u> </u>	_	220	_	17	%0
المجموع	7.762	%100	8.385	%100	10.589	%100





تطور إنتاج شركة سلامة

ويستحوذ فرع التأمينات على السيارات والأخطار المختلفة على نشاط شركة سلامة بنسبة تتجاوز 92٪، على حساب فرع تأمينات الأشخاص؛ وذلك بسبب إجبارية تأمين السيارات وقلة الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع الجزائري، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

أمريكي	·Va	inda	:5 > 11
6	-ودر	مسول	الوحدة،

2008	2007	2006	2005	الأقساط
83	51	40	34	تأمينات الأشخاص
948	667	600	534	التأمين على الأضرار
1.031	718	640	568	المجموع

وتُشير البيانات الأخيرة إلى أن شركة سلامة حققت نمواً في أعمالها وربحيتها خلال عام 2009 بنسبة 34%، متجاوزة بذلك المعدل الوطني لنمو قطاع التأمينات في الجزائر والبالغ 26% حيث سجّلت الشركة رقم أعمال تجاوز 52.2 مليار د.ج (35 مليون دولار)، وبلغت الاستثمارات التي حققتها الشركة على مستوى البنوك الإسلامية أو في المجال المعقاري 27.1 مليار د.ج (20 مليون دولار)، فيما بلغ حجم تعويض الزيائن ما قيمته 54% من رقم الأعمال، وهي نسبة قد تعكس السمعة التي تتمتّع بها الشركة في السوق الجزائرية رغم حداثة نشأتها





<u></u>	DF-XCHA	NGS
150	Ciled to him	W.
	. docu-tra	ck.co

رأس المال قررت شركة سلامة رفع رأسمالها من 550 مليون د.ج إلى 1 مليار د.ج كخطوة أولى قبل رفعه مجدداً إلى 2 مليار د.ج خلال 2010 أولى قبل رفعه مجدداً إلى 2 مليار د.ج خلال 2010 معنيرة عبد قبل شبكة عملاء الشركة تتجاوز 317.000 (بوراً من أفراد وشركات ومؤسسات معنيرة ومتوسطة ومجموعات صناعية شبكة التوزيع شبكة التوزيع له مديريات جهوية السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 3% من حيث رقم الاعمال المحملة الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجّلة في السوق الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجّلة في مستوى جيّد من قبل هيئة التأمين الإنك" المحملة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية المستوى
محقظة العملاء محقظة العملاء محقظة العملاء مختلة التوزيع مختلة التوزيع مختلة التوزيع مختلة التوزيع مختلة التوزيع مختلة التوزيع مختلة المحالة الخصة السوقية الخصة السوقية الخصة السوقية المستقلة مختل محمد المحمد الم
صغيرة ومتوسطة ومجموعات صناعية شبكة التعدلاء شبكة التوزيع شبكة التوزيع المسكلة تجارية تتو افر على 150 نقطة بيع لمنتجات الشركة شبكة التوزيع لله مديريات جهوية المسكلة في السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 3% من حيث رقم الأعمال الأعمال الأعمال المسكلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية التأمين الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسكلة في مستوى جيّد من قبل هيئة التأمين الدولية المسكلة في مستوى جيّد من قبل هيئة التأمين الدولية المسكلة في مستوى جيّد من قبل هيئة التأمين الدولية الشفافية والإفصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بأشمى مرة في العام بعد نهاية الله ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية ؛ حبياً التسوية السريعة للمتضررين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث ؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى الشهر وسنوات الشمروخ في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح الزامياً على شركات التأمين الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل الشوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
صغيرة ومتوسطة ومجموعات صناعية شبكة تجارية تتو افر على 150 نقطة بيع لمنتجات الشركة شبكة تجارية تتو افر على 150 نقطة بيع لمنتجات الشركة المديريات جهوية نقتلك شركة سلامة في السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 3% من حيث رقم ألاعمال الأعمال المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية التأمين الله المسجّلة في مستوى جبّد من قبل هيئة التصنيف الدولية المستقلة والإقصاح في مستوى جبّد من قبل هيئة التصنيف الدولية الشفافية والإقصاح التأمين البيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بلّقصى درجات الشفافية والإقصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحبيلها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ معدل التموية السريعة المتضرين : تُحتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض لا التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات التأمين الأشخاص، بعدما السبح الزامياً على شركات التأمين الممتلكات الصبح الزامياً على شركات التأمين على الممتلكات والتأمين على الشريات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
شبكه التوزيع المحدد المريات جهوية الحصة السوقية المستقية المحال الأعمال الأعمال الأعمال الأعمال المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين الدولية المستّفة في مستوى جبّد من قبل هيئة التصنيف الدولية المستّفة في مستوى جبّد من قبل هيئة التصنيف الدولية الشفافية والإقصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بلّقصي درجات الشفافية والإقصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تقديم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهير الرابع من السنة الموالية؛ التي تصل مدد التعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشركة الوحيدة التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
الحصة السوقية المسوقية المسوقة في السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 3% من حيث رقم الأعمال الأعمال المسجّلة في السوق الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين المسجّلة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية وإعادة التأمين "إياك" المصيّفة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's standard & Poor's الشفافية والإقصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بلقصي درجات الشفافية والإقصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقديم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ حبراً التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأشخاص، بعدما الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح الزامياً على شركات التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقيم مع التشريعات الجديدة قبل المورات التأمين على المورات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقيم مع التشريعات الجديدة قبل المورات التأمين على المورات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقيم مع التشريعات الجديدة قبل
الحصه السوقية الأعمال التصنيف المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين "إياك" المصلّقة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's واعادة التأمين إياك" المصلّقة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية الشفافية والإفصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بلقصى درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ المزايا التنافسية مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ تبعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
الأعمال التصنيف التصنيف المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين "إياك" المصيّقة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's وإعادة التأمين "إياك" المصيّقة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية الشفافية والإقصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بلقصى درجات الشفافية والإقصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ مرة ألتسوية السريعة للمتضررين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
التصنيف المسجّلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مضلة الشّركة العربية التأمين وإعادة التأمين "إياك" المصبّقة في مستوى جيّد من قِبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's - الشفافية والإفصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بأقصى درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ - مبدأ التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
وإعادة التأمين "إياك" المصنّفة في مستوى جيّد من قبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's - Standard & Poor's - Hmables والإقصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بأقصى درجات الشفافية والإقصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا ثقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ - مبدأ التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث ؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح الزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
Standard & Poor's - الشفافية والإقصاع: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بلقصى درجات الشفافية والإقصاع نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ - مبدأ التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث ؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات - الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح الزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقم مع التشريعات الجديدة قبل
الشفافية والإفصاح: التصنيف الجيّد فرض على شركة سلامة الالتزام بأقصى درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ معبداً التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقام مع التشريعات الجديدة قبل
درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي ؛ من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدِّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ - مبداً التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث ؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
تحيينها دورياً على عكس شركات التأمين الأخرى التي لا تُقدّم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ - مبدأ التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
المزايا التنافسية مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة الموالية؛ - مبدأ التسوية السريعة للمتضرّرين : تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
حبداً التسوية السريعة للمتضرّرين: تُعتبر سلامة الشركة الوحيدة التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث؛ على العكس من شركات التأمين الأخرى التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
التي تصل مدد التعويض فيها إلى أشهر وسنوات الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في تأمين الأشخاص، بعدما أصبح الزاميا على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
أصبح الزامياً على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
والتأمين على الأشخاص، بموجب القانون الصادر سنة 2006 والذي يُمهل الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
الشركات العاملة في السوق الجزائرية بضرورة التأقلم مع التشريعات الجديدة قبل
المشاريع المستقبلية الهاية 2011؛
وفع الحصرة السوقية للشركة بنسبة 1% خلال 2010؛
تحقيق رقم أعمال في حدود 100 مليون دولار عام 2012؛
طرح منتجات جديدة: ومنها: التأمين التكميلي للعلاج بصفة جماعية وفردية
وذلك حسب القدرة الشرائية للأسر والأفراد.





المحور الرابع: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر تجربة سلامة للتأمينات: المعوقات

√قانون التأمينات الحالي لا يسمح بتقديم خدمات ومنتجات التأمين التكافلي بشكل صريح؛ كما هو الحال في الحال في الحال في الحربية المتحدة...؛ في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة، ومنها: ماليزيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة...؛

√يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50٪ من مداخيل الشركة في سندات الخزينة العمومية ؛

√قامت شركة سلامة باستحداث رصيد فاص يشمل الفوائد التي تتحصَّل عليها، بغرض فصلها عن الأرباح السنوية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها

√قامت شركة سلامة بإعداد قوائمها المالية في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا تراعي أسس العمل التأميني التكافلي؛ ولا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين؛

√عدم دخول بنوك إسلامية إلى السوق الجزائرية؛ مما لا يسمح لشركة سلامة باستثمار اشتراكات التأمين فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع؛ حيث إن البنوك الإسلامية هي محرِّك رئيس لقطاع التأمين التكافلي؛

√انخفاض مستوى دخل الأفراد وارتفاع النفقات المعيشية؛

√النظرة السلبية للتأمين واعتباره كضريبة؛ نتيجة عدم توافر ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري التي تنامت في ظل الاقتصاد الاشتراكي؛ حيث كانت الدولة توفّر الحماية وتعوِّض الخسائر الحاصلة دون اللجوء إلى التأمين؛ بالإضافة إلى تأخُّر صدور التشريعات المنظّمة للقطاع؛





المحور الرابع: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر تجربة سلامة للتأمينات: المعوقات

√قصور شركات التأمين في ممارسة دورها في نشر الوعب التأميني في المجتمع الجزائري؛ الأمر الذي يُؤثِّر سلباً على حجم النشاط؛

√ضعف وقصور مجالات الاستثمار وغياب السوق المالية؛

√نقص الكفاءات البشرية المؤهّلة والمدرّبة على الأساليب الحديثة وفي مجال الرياضيات الاكتوارية؛ حيث ما يُلاحَظ في الجزائر قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين؛

√لم يحض موضوع التأمين بالدراسة والتحليل لدى الباحثين والممارسين في الجزائر، ويتجلّى ذلك في نقص البحوث الأكاديمية في هذا المجال، وكذلك قلّة الملتقيات المتخصّصة في هذا المجال.





المحور الخامس: استشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

مؤشرات اهتمام الجزائر بالخدمات المالية الإسلامية

المؤشرات	السنة	
إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها مملكة	1990	
البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس في 1990/02/26 في الجزائر		
-تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة) في 1991/05/20	1991	
-تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقاً، سلامة	2000	
للتأمينات حالياً) في 2000/03/26		
-تنظيم ملتقى دولي حول: المصارف الإسلامية: واقع وأفاق، كلية العلوم	2005	
الإسلامية، جامعة الجزائر		
-تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر 6/2006	2006	
-تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية	2008	
-تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية، في عدة	2009	
جامعات جزائرية		
-فتح أول ماستر للتكوين في التأمين التكافلي والتمويل والبنوك الإسلامية، في كلية	2010-2009	
الاقتصاد بجامعة سطيف		
-تنظيم ندوة علمية دولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف	2010	
الإسلامية، بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتتمية		
-يتوقّع المراقبون والخبراء أن الجزائر مرشّحة الحتضان المزيد من البنوك	2012	
الإسلامية، وفتح نوافذ وفروع إسلامية لدى البنوك العمومية والخاصة		





المحور الخامس: استشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر المحور الخامسة الإسلامية الجزائر أمام الخدمة المالية الإسلامية

√الدور التنموي للمنتجات المالية الإسلامية: هناك كتلة نقدية كبيرة لمواطنين جزائريين تنمو خارج المنظومة المصرفية بسبب تحفُّظ أصحابها من مسألة التعامل بالفوائد الربوية؛ حيث تُشير بعض الإحصاءات إلى وجود أكثر من 1400 مليار د.ج خارج الدائرة الرسمية للتداول، ولا شكأن فتح المجال أمام البنوك الإسلامية وشركات التكافل سيؤدي إلى ما يلي:

- تمكين الاقتصاد الجزائري من الاستفادة من الأموال المكتنزة وغير المستثمرة في تمويل مختلف قطاعاته الحيوية؛ بما فيها القطاع الفلاحي وقطاع المنشآت والمشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة الجزائرية خلال الأعوام الأخيرة؛ حيث توجد الجزائر في مرحلة هامة من مراحل التنمية؛
- الإسلامية في السوق الجزائرية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية

تطور حجم التمويل الموجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدم من بنك البركة

لفترة 1998–ماي 2003		خلال الف	
النسبة	إجمالي التمويلات	إجمالي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنة
%22,09	2.989.944.194,16	660.483.827,18	1998
%30,06	4.452.707.160,49	1.338.595.261,05	1999
%32,76	5.997.206.660,13	1.964.720.055,92	2000
%44,28	7.665.802.925,25	3.394.791.048,35	2001
%45,37	12.887.202.330,18	5.846.409.988,35	2002
%48,48	6.266.857.199,23	3.038.192.529,59	ماي 2003





المحور الخامس: استشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر المحور الخامس: اعتبارات انفتاح الجزائر أمام الخدمة المالية الإسلامية

√الطلب المتنامي على الفدمات المالية الإسلامية: يُقدَّر حجم المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة بحوالي 35 مليون نسمة، كما إن نسب النمو السنوية المسجَّلة من قبل بنك البركة و شركة سلامة للتأمينات قد تسمح بإعطاء تقديرات حول زيادة الطلب الفعلي المحتمل للجزائريين على الخدمات المالية الإسلامية؛ وبخاصة مع تزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية مستقبلاً؛

✓تداعيات الأزمة المالية العالمية: هناك دعوة متنامية إلى إصلاح النظام المالي العالمي وتبني النظام المالي الإسلامي في الأسواق المالية الدولية؛ حيث وافقت دول عربية وأوربية عديدة على فتح المجال أمام الخدمات المالية الإسلامية؛ وبخاصة بعد النتائج التي حققتها المؤسسات المالية الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛ وهناك مجموعات مصرفية عربية ودولية تنتظر الاعتماد من بنك الجزائر منذ عام 2007؛ الأمر الذي يستدعي مراجعة المنظومة القانونية الحالية، من أجل جعلها مطابقة للتشريعات العالمية في مجال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين.





تسعى الجزائر إلى إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وهناك فرصة لكي تصبح الجزائر بوّابة لإفريقيا في مجال الخدمات المالية الإسلامية؛ حيث يحتاج ذلك إلى توافر مجموعة من المتطلبات نستعرضها فيما يلي:

تقنين العمل المالي الإسلامي:

- إدراج ملف العمل المالي الإسلامي ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وإعطائه المكانة الملائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري؛
 - تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفها بإعداد قانون للبنوك الإسلامية وقانون لشركات التكافل؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها سبق في هذا المجال، وبخاصة الدول التي عرف نظامها المالي تشريعات وقوانين متعلقة بتنظيم العمل التكافلي والمصرفي الإسلامي؛
- قيام تعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات المعنيَّة، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم البرلمان والحكومة للمصادقة على هذا القانون





🛩 تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر :

- إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر؛ للإشراف والرقابة والتوجيه؛
- اعتماد البنوك الإسلامية الراغبة في الاستثمار في الجزائر، وتسهيل فتح نوافذ وفروع إسلامية؛
- تكوين هيئة رقابة شرعية عليا ببنك الجزائر، وإضافة معايير شرعية إلى المعايير المالية الأخرى لرقابة البنوك الإسلامية؛
 - إعادة النظر في سياسة الاحتياطي النقدي على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية،
 - قيام بنك الجزائر بدور الملجأ الأخير لإعادة التمويل بالنسبة للبنوك الإسلامية
- بيع وشراء الأوراق المالية من البنوك الإسلامية، من خلال السماح لها بإصدار صكوك إسلامية؛
 - تطوير نماذج واستمارات للبيانات الدورية المطلوبة من البنوك الإسلامية؛
 - إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين
 - تبنِّي معيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية.





تأهيل الموارد البشرية:

- قيام بنك الجزائر بإنشاء معهد تدريب مصرية؛ من أجل تأهيل العاملين لديه واستيعاب آليات الرقابة على البنوك الإسلامية؛
- قيام البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في الجزائر بفتح مراكز تكوين داخلية؛ مما يزيد في كفاءة وتنافسية المؤسسات المالية الإسلامية القائمة؛
 - 🕯 إنشاء قسم خاص بالخدمات المالية الإسلامية بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر
- انشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية متخصصة في العلوم المصرفية والتكافلية الإسلامية؛ بشكل يستجيب لسوق الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر؛
- ♦ إقامة شراكات وتحالفات إستراتيجية بين المؤسسات المالية الإسلامية والجامعات التي تفتح تخصّصات
 ـ إلمالية الإسلامية؛
- تنظيم الدورات المتخصصة بالتعاون مع الهيئات الدولية، مثل: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع
 للبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي التابع للمجلس العام للبنوك
 والمؤسسات المالية الإسلامية.





🗷 تأسيس الهيئات المحلية الداعمة:

- 🌢 لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية
 - 🌢 إنشاء محكمة مالية
 - 🦫 مجلس أعلى للمالية الإسلامية
- 🌯 إنشاء هيئة للحوكمة وإدارة المخاطر
 - 🌢 مركز للهندسة المالية
 - 🕹 هيئة للتصنيف
 - 🕹 قاعدة للبيانات
 - 🍨 جهاز إعلامي





مقترح للهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر

